Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الاستثمار السياحي نحو شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر- دراسة إستشرافية-

Tourism investment towards a successful partnership between the public and private sectors in Algeria A prospective study

طلحة المسعود Talha elmessaoud
جامعة زيان عاشور- الجلفة
مخبر الدراسات النفسية و الاجتماعية في المؤسسات العمومية
dalilamouh@yahoo.fr

بدران دليلة ، Dalila Bedrane
جامعة عمار ثليجي -الاغواط
مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية
Talhamessaoud@gmail.com

المؤلف المرسل: طلحة المسعود Talha elmessaoud Talhamessaoud@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-07-10 تاريخ القبول : 2020-09-21

ملخص :

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، وللاستثمار السياحي أهمية إذ يعتبر كأداة قابلة لتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص ودعم الاقتصاد الوطني، ويترتب عليها مجموعة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال إنشاء المشاريع السياحية، نتيجة لمحدودية الموارد بعد انهيار أسعار النفط وضرورة تنويع الاقتصاد أصبح من الضروري البحث عن أنشطة اقتصادية من بينها الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوسيع نطاق الاستثمار في القطاع السياحي المختلط كنموذج للشراكة وتوفير البيئة الاستثمارية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية: القطاع العام، القطاع الخاص، الاستثمار السياحي، الشراكة الرابحة

Abstract :

Tourism development is becoming increasingly important due to its important and prominent role in the growth of the economies of most of the world. Tourism investment is important as it is a tool capable of activating partnership between the public and private sector and supporting the national economy. It has a number of economic, social and environmental impacts. The limited resources after the collapse of oil prices and the need to diversify the economy it became necessary to search for economic activities, including the partnership between the public and private sectors and expand the scope of investment in the mixed tourism sector as a model of partnership and the provision of environment Investment and legislative.

Keywords: public sector, private sector, tourism investment, winning partnership strategy.

1. **أهداف الدراسة :** يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- أهمية كل من الاستثمار السياحي والشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم الاقتصاد الوطني.

- مدى إمكانية وقدرة الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- دراسة استشرافية لواقع الاستثمار السياحي وإستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.

2. **المنهج المعتمد في الدراسة:** نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة من جهة وتحليل مدى تأثر قطاع السياحة بالسياسات الاستثمارية .
3. **هيكلية الدراسة :** لغرض التوصل إلى هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية فقد قسم البحث الى:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة؛
- المحور الثاني: ماهية الشراكة بين قطاع العام والخاص؛

- المحور الثالث: دراسة استشرافية لواقع الاستثمار السياحي وإستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.

4. الاستنتاجات والتوصيات المقترحة بما يناسب الموضوع، وأخيراً قائمة المصادر

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

أولا: مفهوم السياحة:

السياحة في اللغة آتية من ساح يسيح، أي جال وانطلق. واصطلاحا تشير إلى جميع الرحلات التي تتم بواسطة مقيمين في بلد، سواء أكان داخل البلد أم خارجه، لأغراض غير الهجرة، ويعود أصل كلمة السياحة في اللغات الأوربية إلى الكلمة اليونانية " Tornos«وهو أسم لإله يشبه شكل الفرجار، وأُدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري. ويعكس هذا المسار مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة تعود إليها مرة أخرى، الأمر الذي يعني إن الابتعاد عن مكان الإقامة مؤقتاً (بعكس الإقامة الدائمة التي تنجم عن الهجرات البشرية) وهو الأساس في مفهوم السياحة.

وتعرف السياحة أيضاً على أنها مجموعة من الظواهر والأنشطة التي تسهم في تدفق حركة السياح من مناطق سكناهم إلى مناطق الجذب السياحي لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تصل إلى الإقامة الدائمة، ولمختلف الدوافع البشرية الهادفة للترويح عن النفس وإشباع الحاجات والرغبات المختلفة عدا دافع الكسب المادي.

كما عرفتها المنظمة الدولية المسئولة عن السياحة ومنظمة السياحة العالمية (UN-WTO) بأنها:"تمثل الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص المسافرون في أماكن خارج بيئتهم المعتادة لمدة عام واحد للترفيه وغيرها من الأغراض التي ليس لها علاقة بممارسة نشاط مقابل أجر".[1]

ثانيا: مفهوم الاستثمار السياحي:

هو عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة[2]، ويعتبر الاستثمار في القطاع السياحي جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد ولا يختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمار الأخرى فالاستثمار بصورة عامة يهتم بتنمية وتطوير رأس \ض المادي والبشري بهدف زيادة الإنتاج كما ونوعا كذلك فأن الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعد جزءا من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي .

حيث يعرف الاستثمار السياحي على انه "ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبني الارتكازية التي تدعم السياحة .. الخ".[3]

ثالثا: مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص:

1. تعريف القطاع العام :

يعرفه مجيد ضياء على أنه: " وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي لا يمكن ان تدار من قبل القطاع الخاص، بحيث تقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية، يقوم النشاط الحكومي بإدارة المشاريع والمؤسسات التي تؤدي بدورها إلى تعطيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية ، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي ولكنه غير ضروري لوجوده[4]"

فظهور مفهوم القطاع العام جاء مع ظهور الدولة الحديثة، ويستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على

[1] السعيدي، عصام حسن، التسويق والترويج السياحي والفندقي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2009، ص: 133

[2] دريد كامل الشبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ،الأردن، 2009، ص18.

[3] إسماعيل الدباغ والهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2013، ص ص 136-134.

[4] مجيد ضياء ، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية(أراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر ، 2008، ص 09

أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات. من المعروف أنّ الدولة هي رب العمل الأكبر، إذ اما قورنت بمؤسسات وشركات القطاع الخاص ويشمل القطاع العام الإدارات العامة التابعة مباشرة للوزارات، مؤسسات عامة كمؤسسة الكهرباء على سبيل المثال، البلديات وهي تتمتع ببعض الاستقلالية، الأسلاك العسكرية من جيش وقوى أمن، الأسلاك التربوية من أساتذة ومعلمين، وأسلاك دبلوماسية وغيرها... وكل منها يتمتع بملاك خاص به، له أحكامه وقواعده المختلفة. ويختلف حجم القطاع العام بين دولة وأخرى، فبعضها يميل إلى توسيع هذه الدائرة لتشمل كل القطاعات، ومنها الأنظمة الشيوعية الشاملة التي تضع الدولة فيها يدها على كل القطاعات فتديرها بنفسها انطلاقا من ملكيتها لها ومنها من يختلف في تقسيم المؤسسات بين القطاع العام والخاص كالأنظمةالرأسمالية [5].

فالقطاع العام مجموعة من الممتلكات العينية والمالية والنقدية والطبيعية التي تحكمها التنظيمات الحكومية ولا يكون للأشخاص دخل فيها وتختلف القوانين والضوابط الحاكمة للمؤسسات وفرعوها حسب نظام كل دولة.

2. **تعريف القطاع الخاص :**

تعرفه موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية : "القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، وبالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما يشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي"[6].

فهو مجموع الأنشطة الاقتصادية، القائمة على الملكية الخاصة يعني أن القطاع الخاص هو قطاع الأعمال الذي يدار من طرف الأفراد والمؤسسات محليين، أو أجانب لحسابهم الخاص بارتكازهم على آلية سوق المنافسة الكاملة، حيث يعتبر الربح هو الدافع الرئيسي قيامهم بهذه الأعمال. بمعنى أنه في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق و المشاريع التجارية الخاصة، المؤسسات و الشركات بمختلف أحجامها صغيرة، متوسطة أو كبيرة.[7]

القطاع الخاص هو مجموع الممتلكات العينية أو الطبيعية أو المالية أو النقدية التابعة لأشخاص المفوض لهم قانونيا بإدارة مختلف أنشطتهم بحرية تامة.

المحور الثاني : ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص

أولا: مفهوم الشراكة بين قطاع العام والخاص

مصطلح الشراكة بين القطاع العام والخاص هو ترجمة للكلمة الانجليزية PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIP حيث يشمل جميع أنواع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتنفيذ او انجاز كل جزء من الخدمة العمومية، وتتم هذه العلاقة بموجب عقد طويل وهي تختلف عن الخصخصة والمناولة في طبيعة العقد والنشاط.

يعرفها الصندوق النقد الدولي FMI على "أنها الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز والتأجير التشغيلي ، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية[8]"

[5] نقلا عن الموقع https://www.alaraby.co.uk/supplements تاريخ الاطلاع 19/05/2019 على الساعة 19:09

[6] هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية)لبنان دار النهضة العربية، .

[7] عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر " .دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية –حالة الدول العربية")مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي " ، دولة قطر19-21 ,ديسمبر.

[8] نعمون وهاب ، مسيود عبد الله ،قروي عبد الرحمان ، الشراكة بين قطاع العام والخاص كرهان لتمويل البنى التحتية العمومية –كندا نموذجا-،مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي الثالث عشر في استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل تحديات الاقتصادية الراهنة ،

كما تعرف بأنها عقد إداري يعهد بمقتضاه جانب القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وأدارتها وصيانتها طوال مدة عمل القطاعين معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين المتعلقة بالبني التحتية وتفعيل دور القطاع الخاص مع القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل يصل مابين 30-35 سنة[9]

الشراكة بين القطاعين هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري.

ثانيا: أهمية الشراكة بين قطاع العام والخاص

تعتمد عملية الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حشد وجمع جميع إمكانات المجتمع بما فيها طاقات وخبرات وموارد كل من القطاع العام والخاص للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، ولتحقيق مثل هذا التكامل بين القطاع العام والخاص كان لابد من إيجاد تنظيمات مؤسسية تشاركيه بين القطاعين العام والخاص كأحد الأهداف الإستراتيجية[10] حيث تصف لنا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص العالقات التعاونية الممكنة لضمان تقديم الخدمات وهذه العالقة يمكن وضعها بين عقد الخدمة والخصخصة حيث يلتزم القطاع الخاص بتصميم وانجاز أو تحسين هيكل ارتكازي للبنى التحتية أو الخدمات ويترتب على ذلك تحمل مخاطر كبيرة على المستويات المالية والتكنولوجية مقابل تلقي مبلغ مالي من قبل القطاع العام يكون على شكل دفعات خلال مدة العقد وحسب شروط الاتفاق ويقوم القطاع الخاص بتسليم المشروع عند نهاية العقد ويمكن أن يحتفظ بملكية الأصول في بعض الحالات وحسب البنك العالمي فان الشراكة بمفهومها الواسع هي كل العالقات التعاقدية والتشريعية بين هيئات عمومية أو خاصة تهدف رأسمالي موجود من خلال شراء حصة في رأسمال تعطي لصاحبها الحق في المطالبة بالأرباح والفوائد[11] وغالبا ما يتميز الاستثمار في الأوراق المالية بضمان العائد وانخفاض المخاطر نوعا ما.

لتحسين و/أو لرفع من خدمة الهياكل التحتية ، ومن منظور هذه المؤسسة الدولية إن عملية الشراكة مع القطاع الخاص يجب أن ترتكز على أسس سياسية متينة تقوم على التزام القطاع العام بضمان كافة التشريعات الدائمة والاستقرار السياسي والمؤسسي على المدى الطويل كون الشراكة ليست بعملية مالية آنية . وإنما هي تلك الوفاقات التعاقدية للمدى البعيد بين القطاع العام والخاص التي تخص تقديم الخدمات والشراكة في الاستثمارات[12]

ثالثا: أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

1. **عقود الخدمة** : وهو اتفاق تتعاقد من خلاله أحدى مؤسسات القطاع العام التي لها الصلاحيات اللازمة مع شركة أو أكثر من القطاع الخاص لتولي نشاط محدد ويعد من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين الطرفين وتتراوح مدة هذه العقود ما بين (6 أشهر-2 سنة) وتتميز بتوفير فرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرته في النواحي الفنية.[13]

جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 6-7/نوفمبر/2017 ، ص3

[9] حمد بوعشيق ،عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب ،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء مميز في القطاع الحكومي ،المملكة العربية السعودية، 2009، ص4.

[10] وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، متاح على الموقع الالكتروني http://pppu.gov.jo/ar-jo تاريخ الإطلاع 2019/07/12.

[11] مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية ، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن ص 23.

[12] منظمة العمل العربية ، مؤتمر العمل العربي الدورة التاسعة والثلاثون ، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 2012 ، البند العاشر ، تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية ص ص 8-9.

[13] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ، الوراق للنشر والتوزيع ،ط1 ،عمان ،2010 ،ص 302

2. **عقود الإدارة:** وهو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة لمدة محدودة وبذلك تتحول فقط حقوق الإدارة إلى الشركة الخاصة وتبقى حقوق الملكية لدى المنشأة العامة ، ومدة العقد تتراوح بين (سنة إلى 5 سنوات) تكون الحكومة مسؤولة عن تمويل نفقات التشغيل والاستثمار في حين أن القطاع الخاص مسؤول عن التشغيل والإدارة ويحصل على رسم مقابل خدماته بإمكان ربط الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها.[14]

3. **عقود الإيجار:** وهو عقد تقوم بمقتضاه الجهة الحكومية بتأجير مرافقها إلى الشركات الخاصة من القطاع الخاص ليقوم بتشغيلها مقابل دفعات مالية محددة يسددها إلى الدولة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر التي تقع علية مسؤولية تمويل نفقات التشغيل والصيانة بمعنى تحمله للمخاطر التشغيلية في حين تبقى الحكومة مسئولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة ، وتتراوح مدة الأصول من (5 سنوات إلى 15 سنة) ويمكن تمديدها وعلى عكس طريقة عقد الإدارة

4. **عقود الامتياز:** وينطوي عقد الامتياز على كل سمات عقود التأجير غير أنه يتضمن مسؤولية إضافية على القطاع الخاص تتمثل في تمويل إحلال الأصول الثابتة أو توسعات محددة في المنشأة العامة ،بمقتضاه يعهد القطاع الخاص مهمة توفير سلعة أو خدمة معينة مقابل تقاضي قيمة مادية من المنتفعين تحت إشراف ورقابة الجهة الحكومية ويكون عقد الامتياز محدداً ومدة هذه العقود تتراوح بين (15-30 سنة) وبعد انتهاء مدة العقد تعود ملكية الأصول إلى القطاع العام ويكون القطاع الخاص مسؤول عن كافة النفقات التشغيلية والاستثمارية فضلا عن دفع تعويض مالي متفق إلى الجهة المالكة الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة[15].

5. **عقود نقل الملكية:** وفي هذا النوع من العقود يصبح القطاع الخاص مالكا ومسئولا عن المشروع ويخضع إلى هيئة رقابية من قبل الدولة ،وبصورة عامة فأن كافة أشكال المشاركة الخاصة التي تم التطرق إليها تسمح للمستثمر باسترداد التكاليف وتحقيق هامش ربح معقول إضافة إلى أنها تتفق مع تغير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة إلى قيامها بدور المنظم والمراقب للمشروع.[16]

6. **عقود البناء والتشغيل والتمويل BOT :** هو تعهد من الحكومة أو إحدى الوزارات التابعة لها إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية أو مشتركة، باتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام، لإشباع حاجة عامة كالطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة وغيرها، وذلك على حساب المؤسسة (الإنشاء) ثم تقوم هذه المؤسسة بإدارة المرفق وتؤدي الخدمة للجمهور المستفيد لمدة معينة بشروط محددة تحت إشراف الجهة المتعاقدة ورقابتها (التشغيل)، لتقوم بعد ذلك بنقل ملكية المشروع إلى الدولة او واحدة من أطرافها[17].

المحور الثالث: دراسة استشرافية لواقع الاستثمار السياحي و إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر

يشير الواقع إلى أن الجزائر تمتلك إمكانات سياحية كبيرة لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع موارده من خلال الإيرادات التي يمكن تحقيقها عن طريق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي

[14] أيهاب الدسوقي ،التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1995،ص15.

[15] إبراهيم احمد إبراهيم ،آليات فض المنازعات والتحكم في عقود BOT،مركز تحكيم كلية حقوق عين شمس ،القاهرة، 2000، ص17.

[16] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سبق ذكره، 304.

[17] نعمون وهاب ، مرجع سابق ذكره، ص4.

المهم لذلك وجدنا من الضروري تقصي واقع هذا النشاط الحيوي كونه احد متغيرات الدراسة،

أولا: الفرص الاستثمارية في المجال السياحي في الجزائر:

ويقصد بالفرص الاستثمارية بصورة عامة نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم توظيف أموال المستثمر فيه بهدف الحصول على الأرباح بعد تغطية التكاليف.[18]

وفي مجال بحثنا لاحظنا إن هنالك شبه اتفاق لدى المتخصصين في المجال السياحي على أن فرص الاستثمار في القطاع السياحي يمكن تحديدها في المجالات التالية حيث تم تقسيم الفرص الاستثمارية إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي.

1. **فرص الاستثمار السياحي الحقيقي:**

- **فرص الاستثمار في مجالات الإيواء السياحي:** ويشمل جميع أماكن الإيواء باختلاف أنواعها من فنادق ودور ومجمعات ومدن وقرى سياحية ويعد هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل.
- **فرص الاستثمار في المجالات الترفيهية:** ويشمل المطاعم إضافة إلى مدن الألعاب والمسابح والمقاهي والسينما وكل ما يتعلق بوسائل اللهو والترفيه ويعد هذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل.
- **فرص الاستثمار في مجالات البني الارتكازية السياحية:** وتشمل الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي وتعبيد الطرق والجسور وغيرها من المشاريع التي تلبي احتياجات السائح العصرية.
- **فرص الاستثمار في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات:** وتشمل عدة أوجه منها استثمارات مخصصة لإنشاء المحطات بكافة أنواعها واستثمارات مخصصة لإنشاء الطرق الخدمية البرية والنهرية الخاصة للأغراض السياحية واستثمارات مخصصة للبريد والهواتف ضمن المناطق السياحية وأيضا استثمارات مخصصة لشراء وتأجير وصيانة وسائل النقل المخصصة للأغراض السياحية.[19]
- **فرص الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والبحث السياحي:** ونقصد هنا الاستثمار البشري الذي يهتم بتهيئة وتطوير كافة برامج التعليم والتدريب في المجال السياحي والتي تشمل المعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقية والإنفاق على الدورات التدريبية والإفادات الخاصة بالكوادر السياحية للخارج واستقطاب الخبراء.
- **فرص الاستثمار في مجالات الإعلام والتسويق السياحي وفروع الإدارة السياحية:** وتشمل جميع الإنفاقات المخصصة لخدمة عمل الشركات والمكاتب السياحية المتخصصة في مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي و إنشاء وتأجير وصيانة أماكن الإدارة السياحية والمكاتب التابعة لها.
- **فرص الاستثمار في مجالات الإحصاء والمسح السياحي:** والتي تشمل المبالغ المخصصة للإنفاق على عمليات إعداد الإحصاءات و البيانات والمعلومات الخاصة بالنشاط السياحي.
- **فرص الاستثمار حسب نوع نمط السياحة المتاحة كفرص الاستثمار في الخدمات السياحية العلاجية:** على سبيل المثال من خلال الاستثمار في توسيع المركبات المعدنية لما تملك الجزائر مقومات طبيعية معدنية هامة و إقامة المستشفيات الجديدة أو توسيع وتطوير المستشفيات والمراكز الطبية القائمة وتزويدها بالتكنولوجيا الطبية الحديثة.[20]
- **فرص الاستثمار السياحي المالي:** وتتمثل في فرص الاستثمار في الأسهم السياحية والفندقية والتي تشمل

[18] محمد مطر،ادارة االستثمارات االطار النظري والتطبيقات العملية ،دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، عمان، الأردن،2009، ص 75.

[19] بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد ،2013، ص 54.

[20] إياد عبد الفتاح النسور، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي) ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ،2008، ص 163.

كافة التخصصات المالية المنفقة على شراء وتداول الأسهم السياحية والفندقية في سوق الأوراق المالية بمعنى شراء تكوين.

- تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والمحافظة على قيمة الأصول.[21]

2. المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي:[22]

- مجمع "فندقة، سياحة وحمامات معدنية GESTOUR HTT سابقا(EPE)، المنشئ في 2015/12/25. متكون من 17 مؤسسة التسيير السياحية (EGT)ومؤسسة التسيير الفندقية (EGH) ، مكونة كل واحدة منهم من عدة وحدات. المجموع الكلي للوحدات 69 وحدة، بما فيها وحدتين في طور تسوية وضعيتهما بعد إلغاء الخوصصة (فندق الهضاب لسطيف وفندق الرياض لسيدي فرج).

[21] علي توفيق الصادق ،جهود ومعوقات التخصص في الدول العربية ،معهد الدراسات الاقتصادية أبو ظبي ،1995، ص 16.

[22] متاح عبر موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية https://www.mta.gov.dz/?page_id=7293&lang=ar تاريخ الاطلاع 2019/07/25.

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الوحدات
01	وسط EGT	10
02	سلسلة الأوراسي EGH	04
03	سلسلة الجزائر EGH	05
04	شرق EGT	06
05	عنابة EGT	05
06	سيدي فرج EGT	04
07	زرالدة EGT	03
08	تيبازة EGT	03
09	الأندلسEGTC	01
10	بسكرة EGT	06
11	تمنراست EGT	02
12	غربEGT	03
13	تلمسان EGT	07
14	مركز المعالجة بمياه البحرEGT	01
15	حمام ريغة EGT	01
16	القبائلET	03
17	غرداية EGT	03
	المجموع	67

الديوان الوطني الجزائري للسياحة(EPE) ONAT، المنشئ وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 80-77 المؤرخ في1980/03/15، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 83-208 المؤرخ في 1983/03/26.

- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT (EPIC، المنشئة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في1998/02/21.
- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية (ANART (EPIC، المنشئة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في1992/01/09.
- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف (CNAM (EPIC، المنشئة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 1997/03/29.
- غرف الصناعة التقليدية والحرف ل 48 ولاية (CAM48 (EPIC، المنشئة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 1997/03/29.

جدول 01: المؤسسات العمومية التابعة للقطاع

تقدم مشروع العصرنة وإعادة التأهيل 63 وحدة معنية بهذه العملية، ارتسم كالاتي:

- المشاريع المنتهية: 12 وحدة؛
- المشاريع في طور الإنجاز: 31 وحدة؛
- المشاريع في طور الإنطلاق: 12 وحدة؛
- المشاريع المؤجلة: 08 وحدات؛
- الهياكل الغير معنية بالعصرنة: 04 وحدات؛
- الوحدات في طور التسوية: 02 وحدة.

الشكل رقم 01: نسب تطور عملية العصرنة وإعادة التأهيل

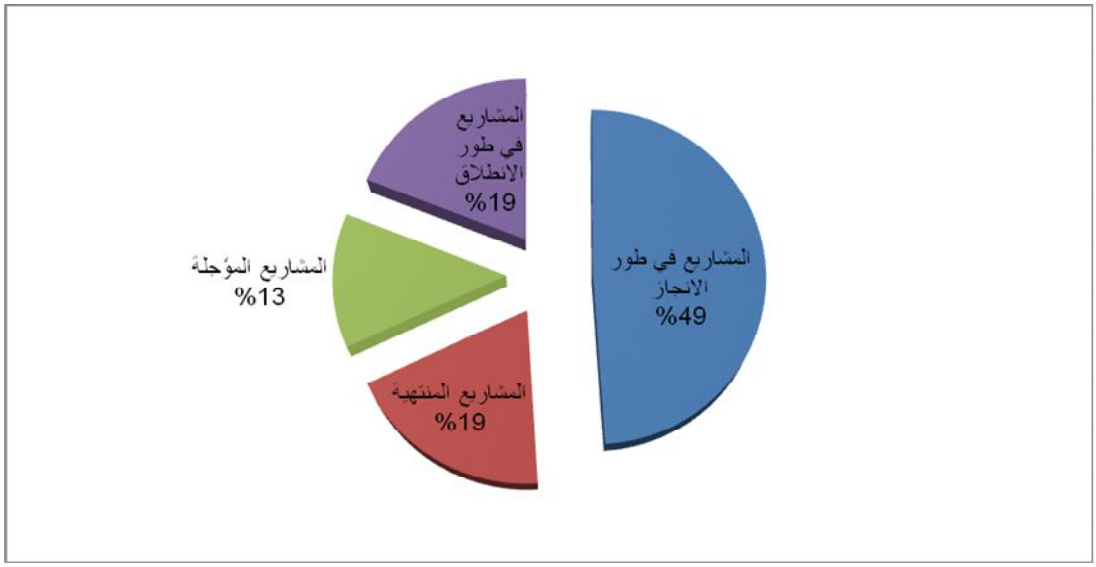

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية https://www.mta.gov.dz/?page_id=7293&lang=ar تاريخ الاطلاع 2019/07/25.

3. **الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في الجزائر:**

- **تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 :** يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2030 وذلك بهدف جعل الجزائر وجهة سياحية، كما أقر ما يعرف بأقطاب الامتياز

السياحي،[23] حيث اختير 172 موقع للتنمية السياحية الصحراوية حصريا ومن الأولويات الشروع في إنشاء قرى سياحية وإنشاء بنك السياحة، ويكون عبر اتباع نموذج السياحة الصحراوية المستدامة عبر تشجيع الثقافة والحرف التقليدية المحلية ودعم السكان المحليين لترويج منتجهم التقليدي المحلي من خلال توفير فرص تسويق هذه المنتجات عبر العرض في الفنادق أو في الأحياء التاريخية السياحية[24].

- **سيرورة إعداد مخطط التهيئة السياحية :** SDAT2030يعتمد إعداد المخطط SDAT 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية،الجهوية و الوطنية،و قد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى واتجاهاتها على الصعيدين الوطني والدولي ،ويمكن عرض مراحل إعداد من خلال تقرير العام المخطط من ستة كتب :
  - الكتاب الأول :تشخيص و فحص السياحة الجزائرية
  - الكتاب الثاني :المخطط الإستراتيجي-الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.
  - الكتاب الثالث :الأقطاب السياحية السبة للامتياز BOT
  - الكتاب الرابع :تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –المخطط العملي.
  - الكتاب الخامس :المشاريع ذات الأولوية السياحية.
  - الكتاب السادس :الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

- **أهداف العامة و المادية للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية** :ويمكن تليخصها في الشكل التالي:

[23] حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق 2025 سبعة أقطاب سياحية للامتياز، نقتصر على ذكر الأقطاب الصحراوية:
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور: أدرار تميمون وبشار.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمنراست.

[24] عبد القادر لحسين، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، مجلة أداء المؤسسات، العدد 2، 2013، ص 196-197.

الشكل02: (الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030)

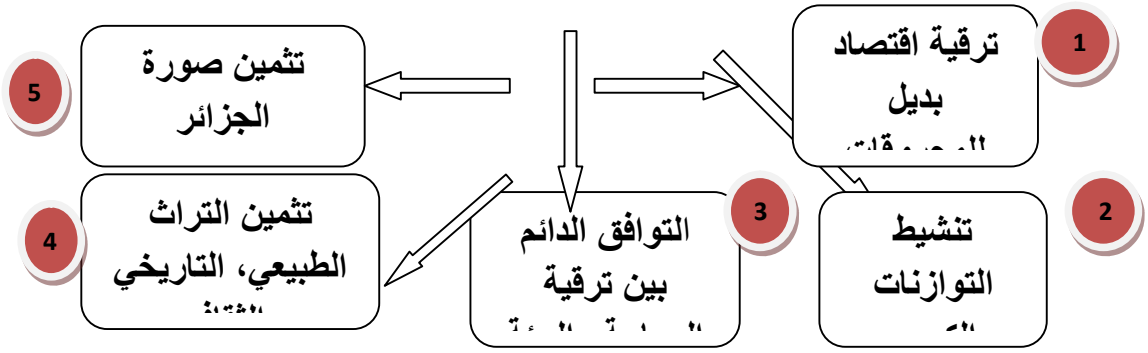

المصدر: صحراوي محمد تاج الدين والسبتي وسيلة، مقال: السياحة في الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص61.

3.إستراتيجية الشراكة الرابحة بين القطاعين العام والخاص

جدول02: مقارنة بين دور القطاع الخاص والقطاع العام في الاستثمار السياحي).

دور القطاع الخاص	دور القطاع العام
تطوير بنية العرض السياحي (فنادق، مطاعم ....)	بناء صورة راقية سياحيا عن الدولة.
الترويج لخدمات قطاع الأعمال الخاص (فنادق، مطاعم...) مما يساهم في الهيكل الاستقبالي للقطاع العام	صياغة القوانين لحماية مصالح السائح ومنع المنافسة غير المشروعة.
يساهم في تطوير قطاع النقل السياحي.	حماية وصيانة المصادر والمقومات السياحية والبيئية.
يساهم في تطوير نشاط وكالات السفر والسياحة بهدف تعظيم الربحية لديه.	صياغة القوانين الخاصة بتسهيلات التأشيرة السياحية.
تطوير وإدارة عناصر الجذب السياحي من إقامة بعض المهرجانات وتطوير بعض السلع المحلية.	عقد اتفاقيات تبادل خدمات سياحية مع بعض الدول
تقدير وتطوير وتنفيذ برامج التدريب	الترويج السياحي للبلاد في المحافل والمؤتمرات

للعاملين والفاعلين بالنشاط السياحي بهدف تنمية جودة الخدمات.	السياحية العالمية.
يساهم في تقدير التمويل الضروري لبعض المشروعات السياحية.	ضبط وتنظيم السلوك الاجتماعي: مثل ضبط الجريمة الاقتصادية، قضايا المخدرات، تفعيل الشرطة السياحية
يساهم في رفع مستوى الجودة في جميع الخدمات السياحية عبر أساليب البحث والتطوير التقني المستمر.	رسم خطة لتخفيف آثار وطأة مشاكل الضغط في وسائل النقل العامة، ومشاكل السير.
إدخال بعض العلامات التجارية العالمية لإدارة بعض الفنادق مما يربط الجزائر بالأسواق العالمية مباشرة.	مراقبة الجودة لمعايير الصحة العامة خاصة السياحية منها.
تمثيل الجزائر في المحافل السياحية الترويجية العالمية	ترخيص وتقييم الفنادق والمؤسسات السياحية بناء على المعايير العالمية.
إضفاء صورة متطورة عن القطاع السياحي في الجزائر من خلال تحسين وتدريب المهارات العمالية في مجال التواصل مع السائحين.	تحديث وتطوير المعايير الخاصة بتطوير التقييم للفنادق والمطاعم.
نمو الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي من خلال إقامة وإنشاء وحدات فندقية وسياحية بشكل مستمر.	الاهتمام المباشر بالوافدين ومتابعة شكواهم، مع تحفيز أصحاب المصالح بالعمل السياحي من خلال تهيئة بيئة عمل سليمة.
تطوير بعض المرافق السياحية العامة من خلال عقود الإدارة مع وزارة السياحة مثل: BOT.	العمل على تطوير شبكة الطرقات، والمطارات والموانئ.
إنشاء موقع الكتروني موحد لكل من فنادق الجزائر توضح فيه كامل الأسعار الخاصة بالفنادق وتسلسلها	تحديث دائم للموقع الالكتروني لوزارة السياحة سواء من حيث نوعية وكمية المعلومات الأساسية التي يسأل عنها السائح أو سواء من حيث التصميم
تطوير التعاون مع مختلف الوكالات السياحية والفنادق وشركات ومؤسسات	تطوير وتكثيف التعاون مع باقي الوزارات بهدف تكامل الخدمات المطلوبة في السياحة وأنشطتها.

النقل والطيران	
/	إعداد دورات تدريبية في المعهد الوطني للسياحة للمرشدين السياحيين والعمل على وضع تخصصات مفصلة عن السياحة في الجامعة بهدف خدمة السائح بفعالية أكبر.
/	إقامة المحميات الطبيعية البيئة السياحية والعمل على حمايتها عبر قوة القانون.
/	متابعة ورقابة النشاط السياحي إحصائيا واقتصاديا بهدف صياغة خطة استراتيجية طويلة الأجل.

المصدر: من إعداد الباحثين.

الاستنتاجات:

1- الجزائر تمتلك مقومات هامة لاستقطاب الفرص الاستثمارية في مجال السياحة

2- إن تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لها الأثر الايجابي في زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء المشاريع السياحية مما يؤدي إلى تقليل عبء التوظيف على القطاع العام لاسيما مع الظروف الاقتصادية الراهنة والتبعية للمحروقات.

3- إن القطاع الخاص لديه إمكانيات كبيرة في إنشاء وإقامة المشاريع السياحية مما يقودنا بالاستنتاج إلى ان عملية تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص أصبحت ضرورة ملحة للنهوض بقطاع السياحة .

4- تكامل وتعاضد الأدوار بين قطاع العام والقطاع الخاص يمثل إستراتيجية ناجحة في مجال السياحة

التوصيات

1- العمل على توسيع نطاق القطاع السياحي المختلط من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين وضرورة لنشاء مشاريع سياحية جديدة وتحقيق مبدأ العدالة في توزيع الاستثمارات السياحية بين المناطق لاسيما تلك التي تتمتع ببيئة استثمارية مستقرة

2- توفير بيئة استثمارية وتشريعية وأمنية تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية بهدف إحداث تنمية سياحية متطورة و الشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية في الجزائر وتطويرها يتطلب

3- إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية المتنوعة والفريدة في الجزائر وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية المختصة و تحسين واقع الخدمات السياحية وتوسيع حجمها من خلال خلق أجواء المنافسة بين القطاعين مع رسم السياسة السياحية بأهمية دور الشراكة للقطاع السياحي خاصة وللاقتصاد الوطني عامة

4- العمل على تفعيل أدوات الاستثمار الأخرى المتمثلة إصدار التشريعات بالصورة التي تساعد على انسياب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية باتجاه الفرص الاستثمارية بسهولة ويسر.

5- منح الإعفاءات الضريبية لشركات الاستثمار السياحي في بداية افتتاح المشاريع وتقديم القروض الطويلة الأجل

6- العمل على تأهيل شركات الفنادق المختلطة وتشغيلها وإدارتها بالشكل الذي يحقق أعلى الأرباح ومشاركة شركات القطاع العام القائمة مع القطاع الخاص وإنشاء مشاريع مشركة بين القطاعين.

قائمة المراجع:

1. السعيدي، عصام حسن، التسويق والترويج السياحي والفندقي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2009.
2. دريد كامل الشبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ،الأردن، 2009.
3. إسماعيل الدباغ والهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2013.
4. مجيد ضياء ، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية(أراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر،2008.نقلا عن الموقع https://www.alaraby.co.uk/supplements
5. هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، لبنان دار النهضة العربية.
6. عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، دولة قطر19-21 ,ديسمبر.
7. نعمون وهاب ، مسيود عبد الله ،قروي عبد الرحمان ، الشراكة بين قطاع العام والخاص كرهان لتمويل البنى التحتية العمومية –كندا نموذجا-،مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي الثالث عشر في استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل تحديات الاقتصادية الراهنة ، جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 6-7 نوفمبر2017.
8. حمد بوعشيق ،عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب ،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء مميز في القطاع الحكومي ،المملكة العربية السعودية، 2009.
9. وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، متاح على الموقع الالكتروني http://pppu.gov.jo/ar-jo
10. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية ، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.، الأردن.
11. منظمة العمل العربية ، مؤتمر العمل العربي الدورة التاسعة والثلاثون ، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 2012 ، البند العاشر ، تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية.
12. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ، الوراق للنشر والتوزيع ،ط1 ،عمان،2010.
13. إيهاب الدسوقي ،التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1995.
14. إبراهيم احمد إبراهيم ،آليات فض المنازعات والتحكم في عقود BOT،مركز تحكيم كلية حقوق عين شمس، القاهرة، 2000.
15. محمد مطر،ادارة االستثمارات االطار النظري والتطبيقات العملية ،دار وائل للنشر والتوزيع،،ط5،عمان، االردن،2009.
16. بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ،2013.

17. إياد عبد الفتاح النسور، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي) ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ،2008.
18. علي توفيق الصادق ،جهود ومعوقات التخصص في الدول العربية ،معهد الدراسات الاقتصادية أبوظبي،1995.
19. وزارة السياحة والصناعات التقليدية https://www.mta.gov.dz/?page_id=7293&lang=ar